

## \* رندة حيدر

## العنصرية ضد العمال الأجانب: وجه آخر لعنصرية اليهود في إسرائيل

**منذ** مجيء حكومة اليمين الإسرائيلي إلى السلطة برئاسة زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو، بدأت تبرز وسط الجمهور اليهودي موجة من العداة والكراهية العنصرية موجهة بصورة خاصة ضد سكان الدولة من عرب ١٩٤٨، وضد العمال الأجانب لديها. وكان بين المظاهر اللافتة لهذه الظاهرة، حملات التحريض ضد العرب والأجانب التي شهدتها إسرائيل خلال الأشهر القليلة الماضية، بدءاً بالفتوى التي أصدرها حاخامو المدن الكبرى، والتي حرّموا فيها على اليهود بيع أو تأجير المنازل للعرب، مروراً برسالة الصادرة عن الحاخامات اللواتي يدعين فيها النساء اليهوديات إلى عدم إقامة علاقات مع شبان عرب، وانتهاء بتظاهرات السكان اليهود في أحياء تل أبيب احتجاجاً على سكن عمال أجانب على مقربة من أحيائهم.

وفي رأي أكثر من كاتب إسرائيلي، فإن المشاعر العنصرية التي تجتاح المجتمع الإسرائيلي هي نتاج حديث لثقافة الخوف التي تروّجها الحكومة الإسرائيلية الحالية ضد كل ما هو غير يهودي، وبقياً إرث قديم لتجربة العيش داخل الغيتو التي خبرها اليهود كأقلية على مر العهود، والتي عبّر عنها الكاتب المسرحي يهوشوا سوبول عندما قال: "لقد عاش اليهود كأقلية طوال مئات السنين وسط أكثرية معادية لهم، وكانت الأسوار تحيط بأحيائهم وبأماكن سكنهم، الأمر الذي أدى إلى نشوء الغيتوات، وكان ممنوعاً على اليهودي العيش خارجها. لقد حاولت الحركة الصهيونية إخراج اليهود من الغيتوات وتحويلهم إلى أحرار يعيشون حياة حرة في أرضهم، إلا إنه يتبين لنا حالياً أن إخراج اليهود من الغيتو كان سهلاً، في حين أن إخراج الغيتو من نفوسهم صعب جداً."<sup>(١)</sup>

إن أكبر دليل على إرث الغيتو هو الأسوار التي يقيمها الإسرائيليون حولهم من جديد، من جدار الفصل بين إسرائيل والضفة الغربية، إلى الحواجز التي تفصل إسرائيل عن قطاع غزة، وتلك التي تشيدها إسرائيل على الحدود مع مصر، فضلاً عن جدران من نوع آخر غير مرئية، لكن فاعلة، هي جدران الفصل الإثنى التي تفصل بين أحياء سكن اليهود الشرقيين والغربيين، وجدران الفصل الثقافي التي تفصل الأحياء الخاصة بالمتدينين مثل حي ميا شعاريم في القدس عن غيرهم، والآن أسوار الفصل العنصري بين أحياء اليهود وأحياء العرب والعمال الأجانب.

إن من يتحمل المسؤولية الأساسية عن زرع ثقافة الخوف من الآخر "الغرباء"، أو كما يقال بالعبرية "الغوييم"، في نفوس اليهود من الإسرائيليين هو الحكومة الإسرائيلية الحالية التي عملت على تعميق الفوارق بين سكان إسرائيل عبر تضخيم المخاطر التي تتهدد اليهود داخل دولتهم من التزايد الديموغرافي لأعداد العرب، وأعداد غير اليهود من سكان إسرائيل، وكذلك دافعها المستميت عن الطابع اليهودي للدولة وجعل الاعتراف بذلك شرطاً مسبقاً للمفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، وفرضها قانون الولاء لإسرائيل كدولة يهودية، ومحاولاتها الحثيثة

(\* باحثة في الشؤون الإسرائيلية.

للتضييق على نشاطات الحركات اليسارية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان المناوئة للسياسة الحكومية المناهضة للعرب والأجانب إجمالاً.

أما الأمر الذي يفاقم اليوم مشكلة العنصرية ضد العمال الأجانب في إسرائيل فهو أنها تحدث في واقع اقتصادي - اجتماعي إسرائيلي متبدل ومتغير عما كان عليه سابقاً، ووسط سوق عمل عالمية بدأت تفرض أنماطها الخاصة على المجتمعات المحلية، إذ يبرز من جهة تزايد الطلب في سوق العمل الإسرائيلية على اليد العاملة الأجنبية الرخيصة، وما تفرضه أنماط العيش المرفهة للإسرائيليين من الاستعانة بالعاملات الأجنبية؛ وهناك من جهة أخرى نمو التوجهات داخل المجتمع الإسرائيلي نحو الانغلاق على نفسه، والتعصب ضد كل ما هو غير يهودي، في ظل تنامي المخاوف من أن يؤدي دخول أعداد من غير اليهود إلى النسيج الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي، إلى تغيير أنماط العيش اليهودية، وما ينجم عن ذلك من مخاطر على الهوية القومية.

### العمال الأجانب في إسرائيل: من حل إلى مشكلة

هناك إجماع على وجود سببين أساسيين لنشوء ظاهرة العمال الأجانب في إسرائيل هما: نشوب الانتفاضة الأولى في سنة ١٩٧٨؛ فشل اتفاق أوسلو في التسعينيات. فقد جاء قرار الحكومة الإسرائيلية استقدام عمال أجانب للعمل في إسرائيل كردة فعل على نشوب الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وشكل القرار نوعاً من عقوبة جماعية أرادت إسرائيل إنزالها، ليس فقط بالعمال الفلسطينيين الذين كانوا ينتقلون يومياً من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى العمل داخل إسرائيل، بل بمجموع الشعب الفلسطيني أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي كان يعتمد اقتصادياً على عمل الفلسطينيين داخل إسرائيل. واعتبر المسؤولون الإسرائيليون يومها أن الانتفاضة الأولى هي أكبر دليل على فشل "استراتيجيا الاندماج الاقتصادي" بين المناطق المحتلة وإسرائيل، وأن الصراع ضد الفلسطينيين دخل مرحلة جديدة. من هنا، جاء قرار استبدال اليد العاملة الفلسطينية، بأخرى أجنبية، كي يثبت للفلسطينيين أن لديهم "ما يخسرونه"<sup>(٢)</sup>.

وبدءاً من سنة ١٩٩٠ بدأت السلطات الإسرائيلية بتقليص عدد أذونات العمل الممنوحة للعمال الفلسطينيين، وجرى خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ استقدام نحو ٢٠٠,٠٠٠ عامل أجنبي من دول فقيرة مثل: كولومبيا ورومانيا وغانا والصين وتايلند. وفي حين كان العمال الفلسطينيون يشكلون ٤,٥٪ من اليد العاملة في إسرائيل، وكان العمال الأجانب يشكلون ١,٦٪، هبطت نسبة العمال الفلسطينيين في سنة ٢٠٠٠ إلى ٣,٣٪، بينما ارتفعت نسبة العمال الأجانب إلى ٨,٧٪، كي تبلغ في سنة ٢٠٠٣، ١٠٪ وحتى ١٢٪<sup>(٣)</sup>.

لكن سرعان ما خرجت الأمور عن سيطرة السلطات الإسرائيلية أمام تدفق موجات من العمال المهاجرين الأجانب من دول تعاني اضطرابات سياسية وعسكرية مثل: سيراليون وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وأريتريا ودارفور في جنوب السودان، وبدأت تتفاقم ظاهرة العمال غير الشرعيين الذين قرروا البقاء في إسرائيل بعد انتهاء أذونات العمل التي منحتم إياها السلطات الإسرائيلية، وتحولوا إلى عمال غير شرعيين في إسرائيل، الأمر الذي جعلهم أكثر فأكثر ضحية أرباب العمل الذين قبلوا باستخدامهم ضمن شروط عمل قاسية، وأحياناً لا إنسانية، مع التهديد الدائم بطردهم وإبعادهم إلى بلادهم. وإلى جانب هؤلاء بدأت تزداد ظاهرة المتسولين إلى إسرائيل من دول إفريقية تعاني ضائقة سياسية أو اقتصادية، وذلك عبر الحدود المصرية، ويشكل هؤلاء مشكلة قائمة بذاتها دفعت السلطات الإسرائيلية إلى اتخاذ تدابير صارمة وفي منتهى القسوة لوقف هذه الظاهرة، فعززت انتشار الوحدات العسكرية على الحدود مع مصر، وأقامت معسكرات اعتقال خاصة بالمتسولين الأفارقة، ووضعت خطة عاجلة لترحيلهم، الأمر الذي دفع بعض المعلقين الإسرائيليين إلى تشبيه ما يجري مع المتسولين بما كان يحدث لليهود في المعتقلات النازية.

## أنواع هجرة العمال الأجانب إلى إسرائيل وأعدادهم

تحدث سارة فيلن في مقدمة كتابها: "الهجرة الدولية إلى إسرائيل من منظور مقارنة شاملة"، عن خمسة أنواع من الهجرة العابرة للقارات: الهجرة الشرعية؛ هجرة كانت سابقاً شرعية؛ الهجرة غير الشرعية؛ اللجوء السياسي؛ ضحايا تجارة البشر، وهم، بصورة خاصة، النساء من أوروبا الشرقية ومن دول الاتحاد السوفياتي سابقاً اللواتي يوتى بهن إلى إسرائيل للعمل في مجال تجارة الجنس.<sup>(٤)</sup>

وعلى الرغم من جميع القيود والشروط التي وضعتها السلطات الإسرائيلية على استقدام العمال الأجانب، فإن موجات توافد المهاجرين إلى العمل في إسرائيل، الذين يدخلون البلد بتأشيرة سياحية ثم يبقون للعمل فيه بصورة غير شرعية، ارتفعت بصورة كبيرة في الأعوام الأخيرة. واستناداً إلى أرقام المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، فإن نحو ٦٠٪ من العمال الأجانب في إسرائيل، كانوا في سنة ٢٠٠٣ يقيمون فيها بصورة غير شرعية، وقد دخلوها بتأشيرة سياحية انتهت مدتها منذ فترة، أو يعملون بأذونات عمل منتهية الصلاحية.

ويشبه الباحث الإسرائيلي دروري تفاقم الزيادة الكبيرة في أعداد العمال الأجانب في إسرائيل بـ "القنبلة الموقوتة"، ويقول إن أحد أسبابها الأساسية عدم تشجيع الحكومة عصرنة القطاع الصناعي، ورغبة المقاولين في اليد العاملة الرخيصة، وعدم إقبال الإسرائيليين على القيام بالأعمال الرخيصة أو المتدنية اجتماعياً.<sup>(٥)</sup>

وتشير الدراسة التي وضعها الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الجمعية الأوروبية، بشأن العمال الأجانب في إسرائيل، إلى جود ٢٠٠,٠٠٠ عامل أجنبي يعملون فيها بصورة غير قانونية، ويتعرضون لجميع أساليب الاستغلال والمتاجرة، كما تعرض حال العمال المهاجرين من الصين، وقد جاء فيها: "يعمل الصينيون في قطاع البناء، ويدفع الواحد منهم مبلغاً يتراوح بين ٦٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ دولار أميركي كي يأتي إلى إسرائيل، ويجري تقاسم هذا المبلغ بين الحكومة الصينية والمتعهد الإسرائيلي أو وكالة الاستخدام. لكن نظراً إلى تراجع النمو الاقتصادي في إسرائيل، وكذلك قطاع البناء، فإن هؤلاء الصينيين يجدون أنفسهم بعد وصولهم إلى إسرائيل من دون عمل ولا مأوى وفي وضع غير قانوني، الأمر الذي يجعلهم ضحايا المقاولين الإسرائيليين الساعين وراء اليد العاملة الرخيصة، ويحرمهم جميع التقديرات الاجتماعية التي يفرض القانون تقديمها إلى العمال الأجانب، وهو ما يحول عمل المهاجرين الأجانب في إسرائيل، على حد تعبير الدراسة، إلى نوع حديث من الاستعباد".<sup>(٦)</sup>

## مجتمع الظل والأطراف

مع مرور الوقت، شكّل العمال الأجانب في إسرائيل "مجتمع ظل" يعيش على هامش المجتمع الإسرائيلي، وباتت لهم أحياءهم حيث يمارسون أنماط عيشهم الخاصة التي تختلف باختلاف أصولهم الإثنية. فقد استقدم هؤلاء المهاجرون معهم طرق حياتهم من أوطانهم الأم إلى داخل المدن الإسرائيلية، ويقول إفرايم كلايمن: "عندما يقوم العمال الأجانب بالأعمال الشاقة ولا يتحدثون باللغة [العبرية]، يتعامل معهم المجتمع المحلي بصفتهم غير مرئيين. ويؤدي الاختلاف الثقافي والاجتماعي لهؤلاء، علاوة على الأعمال المتدنية اجتماعياً التي يقومون بها، إلى أمرين: تعميق الهوية الاجتماعية بينهم وبين أهالي البلد؛ زيادة العنصرية تجاههم".<sup>(٧)</sup>

على الرغم من تفضيل الإسرائيليين عدم رؤية العمال الأجانب وشطبهم من المشهد الاجتماعي، فإن التزايد المطرد في أعدادهم جعل مواصلة تجاهلهم صعباً على أهالي البلد الأصليين. فقد أدخل العمال الأجانب في الأعوام الأخيرة تغييراً حقيقياً على الحيز المكاني المديني الإسرائيلي، وأوجد نوعاً من "الكوزموبوليتانية المبتذلة" كما يسميها وليم برتوميير، الذي يشبه هذا الحضور الغريب والوافد على الحياة الإسرائيلية، بالحضور نفسه في أماكن أخرى مثل لبنان مثلاً: "لقد بات وجود العمال الأجانب في بعض الأحياء الإسرائيلية واضحاً مثلما هي الحال مثلاً في برج حمود في بيروت، فتجد على أطراف المدن الإسرائيلية الكبرى محلات خاصة بالعمال الأجانب من دكاكين

بيع الهواتف الخليوية، إلى مكاتب تحويل الأموال، ومحلات البقالة المخصصة لجنسيات معينة، والتي تحمل يافطات مكتوبة باللغة الصينية والرومانية والروسية والعبرية. وقد تحولت محطة القطارات القديمة لمدينة تل أبيب إلى رمز لهذا الوجود الأجنبي.<sup>(٨)</sup>

لكن هذا الوجود الغريب بدأ يثير الاحتجاجات بين اليهود، ولا سيما ظاهرة تمدد سكن العمال الأجانب في ضواحي مدينة تل أبيب، فقامت تظاهرات غاضبة لسكان عدد من أحياء المدينة ضد ما سموه غزو المهاجرين غير الشرعيين لأحيائهم. ففي نهاية العام الماضي شهد حي هاتكفا والأحياء المجاورة له تظاهرات ضد "انتشار اللاجئيين الأفارقة في أحيائهم"، والذي هو في رأي الصحافي أوريبال لين في "يسرائيل هيوم": "ظاهرة سلبية وخطرة يمكن أن تؤدي إلى تدهور الطابع الخاص لهذه الأحياء السكنية."<sup>(٩)</sup>

ويبرر الصحافي موتي شمولوف في الصحيفة عينها سبب تظاهر سكان أحياء تل أبيب ضد المهاجرين من العمال الأجانب قائلاً: "للأسف الشديد نحن نعيش في زمن لا ترغب أي جماعة فيه في الاعتراف بالجماعة الأخرى، ولا تريد أن تسمع قصتها. وليس هناك هيئات اجتماعية - تعددية قادرة على استيعاب هذه الجماعات، وعندما لا توجد قوة تجمع، فإننا نجد أنفسنا داخل سياسة الفصل."<sup>(١٠)</sup>

وفي الواقع، ثمة بعد آخر للعداء الإسرائيلي الرسمي والعام لظاهرة العمال الأجانب هو البعد الديني، فهناك عدد كبير من هؤلاء العمال من أتباع الديانة المسيحية الذين يمارسون شعائهم سواء في الكنائس الموجودة في إسرائيل والعائدة إلى الفلسطينيين المسيحيين، أو في كنائس خاصة بهم، يقيمونها في أماكن مرتجلة ويستخدمونها لإقامة شعائهم الدينية. ذلك كله يزيد القلق في إسرائيل إزاء هوية إسرائيل كـ "وطن لليهود" ومقل للدفاع عن "الدين اليهودي"، تجاه واقع تزايد أعداد غير اليهود في إسرائيل.

## بعض أشكال الممارسات العنصرية

يخضع العمال الأجانب في إسرائيل لشروط عمل بعضها مألوف ومتعارف عليه لدى الدول الأخرى، وبعضها غريب وغير مألوف وعنصري، مثل أن يتضمن عقد العمل تعهداً من جانب العامل الأجنبي بعدم ارتياد أماكن القمار والجنس، وعدم إقامة علاقات جنسية مع أهل البلد، وعدم الارتباط أو الزواج، وفي حال خرقه هذه الشروط يتم ترحيله على نفقته إلى وطنه.

وضمن هذا الإطار اتخذت وزارة الداخلية الإسرائيلية في سنة ٢٠٠٣ قراراً بلغته وكالات الاستخدام يمنع استخدام عاملات يعمل أزواجهن في إسرائيل. وكان هذا التدبير موجهاً بصورة خاصة ضد العاملات الفلبينيات.<sup>(١١)</sup>

لكن على الرغم من جميع هذه العراقيل، فقد ولد أطفال لعمال أجانب كبروا وعاشوا في إسرائيل وتعلموا اللغة العبرية ولم يعرفوا يوماً وطناً آخر لهم غيرها. لكن القانون الإسرائيلي لا يعترف بهؤلاء وبدأ هؤلاء الأطفال "غير المرغوب فيهم"، يشكلون مشكلة بالنسبة إلى السلطات الرسمية، ولا سيما أن القانون الإسرائيلي يتشد كثيراً في منح الجنسية لمن هو غير يهودي، بعكس القوانين في الدول الأخرى التي تمنح كل طفل يولد على أراضيها الجنسية تلقائياً.

في ٢/٨/٢٠١٠، وبعد مداوات بشأن مشكلة أولاد العمال الأجانب، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بإبعاد ٤٠٠ طفل ولدوا لعمال أجانب غير شرعيين، وتسوية أوضاع ٨٠٠ طفل آخر لعمال دخلوا إسرائيل بصورة شرعية وقانونية، ويعيشون فيها منذ أكثر من ٥ أعوام.

وطبعاً، غني عن القول إن العمال الأجانب في إسرائيل يعانون، شأنهم شأن العمال في الدول الأخرى، مشكلات في عدد ساعات العمل وفي الحد الأدنى للأجر، وفي التقديمات الصحية والحكومية. وهذا كله يشكل موضوعات

خلاف ونزاع بين مؤسسات الدولة وبين عدد من الجمعيات الإسرائيلية المدافعة عن حقوق الإنسان التي أنشأت خطأً ساخناً للمهاجرين لتلقي الشكاوى وملاحقتها. يمكن القول إن العنصرية الإسرائيلية ضد العمال الأجانب تختلف عن غيرها من السلوكيات العنصرية التي يعانها هؤلاء في الدول الأخرى، إذ إنها مزيج من عنصرية عرقية ودينية وثقافية واجتماعية وطبقية، مرفودة برهاب الأجانب (Xenophobia)، الأمر الذي يحولها فعلاً إلى قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار في أي وقت. ■

## المصادر

- (١) يهوشوع سوبول، "الغيتوات والعنصرية"، "يسرائيل هَيوم"، ٢٠١٠/١٢/١٩.
- (٢) Sarah S. Willen, *Transnational Migration To Israel In Global Comparative Context* (United Kingdom: Lexington Books, 2007).
- (٣) Ibid., p. 9.
- (٤) Ibid., p. 11.
- (٥) Israel Drori, *Foreign Workers In Israel* (University of New York: Sunny Press, 2009).
- (٦) Fédération Internationale des Droits de l'Homme, Réseau Euro-Méditerranéen des Droits de l'Homme, *Les travailleurs migrants en Israel: une forme contemporaine d'esclavage*.
- (٧) إفرائيم كلايمن، "هل تحتاج إسرائيل إلى العمال الأجانب؟" (بالعبرية)، ورقة عمل مقدمة إلى معهد موريس فولك للدراسات الاقتصادية في إسرائيل (القدس، شباط/فبراير ١٩٦٩).
- (٨) William Berthomière, "Les travailleurs étrangers, figures de la mondialisation D'Israel", chapitre 12 de *L'État D'Israel*, sous la direction Alain Dieckhoff (Paris: Fayard, 2008), pp. 206-216.
- (٩) أوريال لين، "يسرائيل هَيوم"، ٢٠١٠/١٢/٢٦.
- (١٠) موتي شموولوف، "يسرائيل هَيوم"، ٢٠١٠/١٢/٢٦.
- (١١) John Gee, "Unwanted Children: Israeli Government continues Drive against Foreign Workers", *The Washington Report on Middle East Affairs* (April, 2004).